

## موجز السياسات التجارية

منظمة الأغذية والزراعة تدعم مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري

### التجارة بمنتجات مصايد الأسماك: استدامة المصايد والطاقة الإنتاجية للصيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

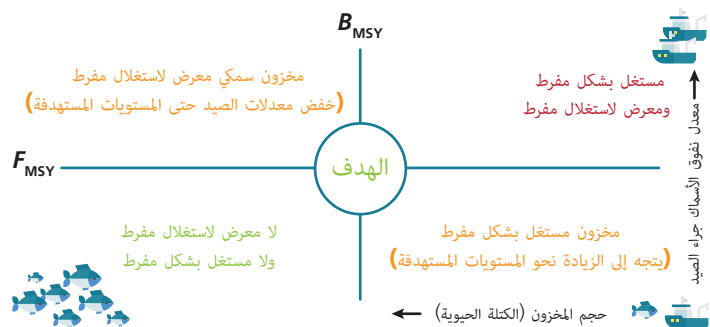
- تحمل مصايد الأسماك المستدامة أهمية جوهرية للنظم الإيكولوجية البحرية، كما تعتمد المجتمعات على الأسماك ومصايد الأسماك لتأمين غذائها وسبل عيشها.
- يقصد بعبارة الغلة المستدامة القصوى أكبر كمية صيد طويل الأجل يمكن استخراجها من المخزون السمكي دون التسبب في انخفاض المخزون مستقبلاً، وتستخدم لتصنيف المخزون السمكي.
- يكمن الهدف من خطة العمل الدولية (خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد) في تحفيز إدارة طاقة الصيد بكفاءة وعدالة وشفافية من خلال الاستمرار في الحد من توسع الصيد وتقليصه.
- أسهم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في استنزاف ملحوظ للمخزون السمكي في جميع أنحاء العالم. ويؤدي هذا النوع من الصيد إلى تقويض الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتهديد صحة النظم الإيكولوجية البحرية، ناهيك عن أنه تسبب في تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية تطل الصيادين الشرعيين والمجتمعات الساحلية، لاسيما في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

#### مفهوما المخزون السمكي المعرض لاستغلال مفرط والمخزون المستغل بإفراط

دورات طبيعية لعشائرها، ما يؤدي بالتالي إلى انخفاض أو زيادة في أعدادها عن 0.8 خلال فترات مختلفة ضمن ظروف الصيد عيها.

أما عبارة مخزون سمكي معرض لاستغلال مفرط فتشير إلى نفوق الأسماك بفعل الصيد (F) أو معدل الأسماك التي تقتل جراء جمعها. ويقصد بهذه العبارة صيد كمية أسماك تفوق الكمية المستدامة أو بمعدل صيد أعلى من المعدل المنتج للغة المستدامة القصوى. أما النسبة المثلى لصيد الأسماك التي تؤدي إلى الغلة المستدامة القصوى فتعرف برمز  $F_{MSY}$ . فإن تجاوز معدل الأسماك التي يتم صيدها (F) النسبة المثلى  $F_{MSY}$ ، عندئذ يحدث الاستغلال المفرط، وبالمقابل، عند انخفاض F عن  $F_{MSY}$  فيكون استغلالها دون المستوى المطلوب. أما معدل نفوق الأسماك فيحسب عادة بنسبة  $F/F_{MSY}$ ، فإن كانت النسبة تزيد عن واحد عندها يكون الاستغلال مفرطاً. ويأتي الاستغلال المفرط كنتيجة مباشرة لأنشطة الصيد، فإن استمر مع الوقت فقد يسفر عن الكثير من التأثيرات المناوئة، بما في ذلك استنزاف العشائر وخسارة الغلة السمكية، فضلاً عن خسائر اقتصادية وتأثيرات تطل النظام الإيكولوجي.

#### الشكل 1. مخطط نفوق الأسماك بسبب الصيد (المحور Y) والكتلة الحيوية للمخزون السمكي (المحور X)



ترصد منظمة الأغذية والزراعة حالة المخزون السمكي في العالم منذ عام 1974، حيث تقوم اليوم بتقييم قرابة 450 مخزوناً في مناطق الصيد الرئيسية التي حددها منظمة الأغذية والزراعة والمستخدم لتقدير مؤشر الاستدامة الإيكولوجية المصنف وفقاً للمناطق الجغرافية. ويتم الإبلاغ عن المخزونات السمكية الخاضعة للتقييم - والتي تصنف ضمن فئات مخزون مستغل بإفراط أو أقصى صيد مستدام أو صيد دون المستوى المطلوب - في تقارير تصدر كل عامين عن منظمة الأغذية والزراعة تحت عنوان حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم اعتماداً على مفهوم الغلة المستدامة القصوى بما يتوافق والصكوك الدولية الأخرى. أما المخزون السمكي الذي تعادل كميته، أو تزيد عن، مستوى إنتاج الغلة المستدامة القصوى، فيعد مخزوناً مستداماً بيولوجياً. بالمقابل، عندما تنخفض كمية المخزون عن مستوى الغلة المستدامة القصوى، عندئذ يكون المخزون غير مستدام بيولوجياً، وهو ما يوضحه الشكل 1.

يقصد بعبارة **مخزون سمكي مستغل بإفراط** الكمية أو الكتلة الحيوية (B) لعشيرة أسماك أو مخزون سمكي، بمعنى آخر كمية الأسماك الموجودة في المياه. وبالتالي، فإن المخزون المستغل بإفراط هو المخزون الذي تنخفض فيه الغلة الحيوية أو عدد العشائر بشكل كبير ما يعرض قدرة المخزون على إنتاج الغلة المستدامة القصوى. ويرمز لكمية الأسماك (B) التي توفر الغلة المستدامة القصوى بـ  $B_{MSY}$ . فإن كانت الغلة الحيوية للأسماك دون  $B_{MSY}$ ، عندها سيكون المخزون مستغل بإفراط أو مستنزف. أما إن كانت كمية الأسماك الموجودة في المياه أكبر من الغلة المستدامة القصوى، فيستكون استغلالها دون المستوى المطلوب. وتستخدم نسبة الكتلة الحيوية إلى كمية الأسماك التي توفر الغلة المستدامة القصوى  $B/B_{MSY}$  في العادة لتوصيف مخزون سمكي ما إما بأنه مخزون مستغل بإفراط أو غير مستغل بإفراط. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة، يكون المخزون مستغل بإفراط إن كانت النسبة أدنى من 0.8. إلا أن التشريع الوطني قد يعتمد نسباً أو تعاريف مختلفة لزيادة الدقة في حوكمة مصايد الأسماك. ويجدر بالذكر أن لمصايد الأسماك

البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وغيرها من المنظمات الدولية، وإنفاذ التدابير ومنع تفريغ الأسماك التي يتم صيدها بشكل غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الموانئ.

وضعت المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك مجموعة من التدابير التي تهدف إلى محاربة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتشتمل هذه التدابير على وجوب الحصول على ترخيص بالصيد، وتسجيله والإبلاغ عنه بصورة إجبارية (بما في ذلك استخدام أجهزة مراقبة المراكب وتسجيلها)، ووضع خطط لضبط الموانئ، وإجراء تفتيش بحري، وتعيين مراقبين على متن المراكب، وتوثيق المصيد، وإنشاء لائحة تضم المراكب المشاركة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ولدى جميع هذه المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إجراءاتها ومعاييرها بشأن إدراج المراكب على قائمة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

يمكن لدول العلم والموانئ والسواحل وكذلك للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تحديد ما إذا كان المركب شارك في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، أو تحديد مشاركته في أنشطة تدعم مثل هذا النوع من الصيد. وبموجب القانون الدولي، تقع على عاتق دولة العلم بالدرجة الأولى مسؤولية ممارسة ولايتها الفعالة ومراقبة المراكب التي تحمل علمها في أي بقعة تعمل فيها، وضمان امتثال هذه المراكب للقانون الوطني والدولي المعمول به. أما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة للامتنال، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن المخزون السمكي، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتدابير الحفظ والإدارة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، فتجسد معايير هذه المسؤولية. وتضطلع الدول الساحلية بمسؤولية تبني التدابير المناسبة وتنفيذها بطريقة فعالة لحفظ الموارد وإدارتها في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية، بما في ذلك إنفاذها على المراكب التي ترفع أعلاماً أجنبية في مياهها.

### إجراءات التصدي للتحديات الرئيسية:

- ◀ تحسين القدرات لدى البلدان النامية بما يمكنها من إدارة المخزون السمكي، سيما وأن نسبة المخزون السمكي ضمن مستويات الاستدامة البيولوجية في تلك البلدان انخفض إلى 65.8 في المائة عام 2017؛
- ◀ تحديد حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- ◀ تحقيق تعاون فعال بين دول العلم والميناء والساحل بما يتيح لجميع أطر العمل الدولية الموجودة محاربة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وبخاصة تطبيق الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء للوصول إلى نتائج ملموسة واتخاذ إجراءات على أرض الواقع ضد المراكب التي عرف بمشاركتها في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

اعتمدت في عام 1999 خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، والتي رسخت في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة عام 1995، وذلك من قبل لجنة مصائد الأسماك التابعة للمنظمة لتعزيز إنجازات إدارة طاقات الصيد بكفاءة وعدالة وشفافية من خلال الحد من طاقات الصيد وخفضها بشكل مستمر حيثما وجدت طاقة صيد مفرطة تقوض نتائج الاستدامة على المدى الطويل. وتتألف خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد من أداة لحفظ مصائد الأسماك وإدارتها بصورة مستدامة، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغيرها من صكوك مصائد الأسماك الدولية. ومن بين هذه الصكوك نذكر على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية لعام 1993- اتفاق الامتنال، واتفاق عام 1995 لتنفيذ شروط اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

### الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

وُجد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أعالي البحار وفي المناطق ضمن الولاية الوطنية وفي مصائد الأسماك بجميع نطاقاتها بدءاً من النطاق الحرفي وحتى الصناعي. ولعل هذا النوع من الصيد يشكل مصدر قلق لسلسلة الإمداد بجميع مراحلها، بما في ذلك الأنشطة السابقة للصيد واللاحقة له. أضف إلى ذلك أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يتهدد سبل العيش ويفاقم من حالة الفقر، كما يقود إلى تردي انعدام الأمن الغذائي.

وُضع إطار عمل دولي على مدى العقود الماضية حددت بموجبه مسؤوليات ضمان حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام، بما فيها منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. ويبنى إطار العمل المذكور على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار لعام 1982؛ واتفاق منظمة الأغذية والزراعة للامتنال؛ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن المخزون السمكي؛ ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ وخطة العمل الدولية لعام 2001 بشأن منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛ والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛ والمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أداء دولة العلم لعام 2014، والمبادئ التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد لعام 2017.

وبهدف الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء إلى منع مصيد الأسماك من دخول الأسواق الوطنية والدولية في حال كان الصيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك بمنع القوارب الأجنبية من دخول الموانئ واستخدامها في حال مشاركتها أو الاعتقاد بمشاركتها في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وبموجب الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، يُطلب من دولة الميناء تنفيذ التدابير النوعية واتخاذ خطوات يمكن التحقق منها لضمان الردع المناسب والتحقق من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تحليل المخاطر والتحريات والمتابعة، إضافة إلى إعداد التقارير وإخطار